علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

يا عـادة تحقق الوحدة انتهت دورات الصـراعات الدمويـة والتصـفيات الجسـدية

اتفاقية القاهرة

28/ 10/ 1972م

في الثالث عشر من أكتوبر 1972م بدأت المفاوضات في القاهرة بين ممثلي شطري اليمن بحضور لجنة وساطة من جامعة الدول العربية ضمت ممثلين من ليبيا، مصر، الجزائر، سوريا والكويت. وقامت لجنة الوساطة العربية بزيارة شطري اليمن لإنهاء الحرب المؤسفة التي شهدتها مناطق الأطراف خلال الفترة من 26/ 9 إلى 12/ 10/ 1972م.

وفي 28/ 10/ 1972م عقد اجتماع مهم في القاهرة بين وفدي الشطرين برئاسة رئيسي الوزراء :الأستاذ/ محسن العيني رئيس الوزراء وزير الخارجية في الشطر الشمالي والأستاذ/ علي ناصر محمد رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع في الشطر الجنوبي من الوطن، وتوصل الطرفان إلى اتفاق تاريخي دخل التاريخ باسم (اتفاقية القاهرة) التي أكدت حتمية الوحدة اليمنية بين شطري اليمن.

رئيسا الوزراء محسن العيني (يسار) وعلي ناصر محمد (يمين)

إن حكومتـي الجمهوريـة العربيـة اليمنيـة وجمهوريـة اليمن الديمقراطية الشـعبية، باسم شـعب اليمن الواحد، وباسم الأمة العربيـة، وانطلاقاً من واقع المسـؤولية التاريخية والمسـؤولية القومية، وإيماناً بأن شـعب اليمن وأرضه وحـدة لا تقبل التجزئة والانقسـام وان هذه الحقيقة قد أثبتت نفسـها علـى مر التاريخ برغم كل محاولات ترسـيخ الانقسـام وخلق الحواجز والسـدود والحـدود، ووفاءً لنضـال وتضحيات الشـعب اليمنـي على طول التاريخ في سبيل القضاء على نظام الإمامة الملكي المتخلف في شـمال الوطن والسيطرة الاسـتعمارية في جنوبه.. وحرصاً على تعزيز وتدعيم النضال الوطنـي التقدمي في اليمن، وتأكيداً بأن الوحدة اليمنية هي الأساس في بناء مجتمع يمني حديث يضمن الحريات الديمقراطية لكافة القوى الوطنية المعادية للاسـتعمار والصهيونية، وهي الأساس لبناء اقتصاد وطني مستقل ولحماية استقلال وسيادة اليمن من أي تدخل او عدوان خارجي، وتأكيداً بأن الوحدة اليمنية الشاملة بالإضافة إلى انها قضية المصير الحتمي، هي قضية التقدم والحضارة والازدهار للشعب اليمني. واثقة بأن الوحدة اليمنية هي حاجة فوق انها أمل كل يمني على طول رقعة اليمن وهي حاجة أساسـية لتوطيد دعائم الاسـتقلال السياسي، وبناء اقتصاد وطني مستقبل، وهي أيضاً ضرورة قومية لانها تمكن اليمن من المسـاهمة في الكفاح الذي تخوضه الأمة العربية ضد التحالـف الامبريالي الصهيوني كما انها تشـكل خطوة جادة نحو تحقيق وحدة الأمة العربية بأسرها، وتجاوباً مع الجهود الصادقة التي بذلتها لجنة التوفيق العربية، المشكلة بقرار مجلس جامعة الدول العربية رقم (2961) بتاريخ 13/9/1972م. من اجل تسوية الخلافات بين شطري اليمن، وهي الجهود التي تمثل اهتمام الأمة العربية بواقع شعب اليمن ومستقبله. وعملاً بأحكام المادة التاسعة من ميثاق جامعة الدول العربية.

فقد اتفقت الحكومتان على قيام دولة موحدة تجمع شطري اليمن شماله وجنوبه، وذلك وفقاً، للأسس والمبادئ الواردة فيما بعد:

مادة (1):
تقوم وحدة بين دولتـي الجمهورية العربية اليمنية، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشـعبية تذوب فيها الشخصية الدولية لكل منهما في شخص دولي واحد، وقيام دولة يمنية واحدة.

مادة (2):
يكون للدولة الجديدة:
1 - علم واحد وشعار واحد.
2 - عاصمة واحدة.
3 - رئاسة واحدة.
5 - سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية واحدة.

مادة (3):
1 - نظام الحكـم في الدولـة الجديدة، نظـام جمهوري وطني ديمقراطي.
2 - يضمن دستور الوحدة جميع الحريات الشخصية والسياسية والعامة للجماهير كافة، ولمختلف مؤسساتها ومنظماتها الوطنية والمهنية والنقابية وتتخذ جميع الوسائل الضرورية لكافة ممارسة الحريات.
3 - تضمـن دولـة الوحدة جميع المكاسـب التـي حققتها ثورتا سبتمبر وأكتوبر.

وسائل تحقيق قيام الدولة الجديدة

مـادة (4): كخطوة أولى نحـو تحقيق الوحدة تتخـذ الإجراءات اللازمة نحو عقد مؤتمر قمة يجمع رئيسـي الدولتين للنظر في الإجراءات الفورية اللازمة لإتمام الوحدة على ان يعقد هذا المؤتمر في الموعد الذي حدده رئيسا الحكومتين.

مـادة (5): يختار كل من رئيسـي الدولتين ممثلاً شـخصياً له، ويشرف هذان الممثلان على أعمال اللجان الفنية الواردة في المادة (7).

مادة (6): تسـتمر جامعة الدول العربية في تقديم مساعداتها اللازمة لإنجاح هذه الوحدة بناءً على رغبة الدولتين.

مادة (7): يشكل مؤتمر القمة للدولتين اللجان الفنية المشتركة من عدد متسـاو من ممثلي الدولتين لتوحيد وتحديد فترة زمنية أقصاها سنة لانتهاء هذه اللجان من المهام المعهود بها إليها. وتبدأ هذه السنة من تاريخ توقيع هذا الاتفاق.

لجان فنية مشتركة:

مادة (8): تشكل اللجان الفنية المشتركة من ممثلي الدولتين على مستوى عال ومن المختصين، ويحق لهذه اللجان تكوين لجان فرعية لتسهيل أعمالها.

وتتألف هذه اللجان من:

لجنة الشؤون الدستورية: وتختص بوضع مشروع الدستور.

لجنة الشؤون الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والقنصلي: وتختص بتوحيد السياسـة الخارجية للدولتين ووضع الأسـس للسياسـة الخارجية للدولة الجديدة الموحدة.

اللجنـة الاقتصادية والماليـة: وتختص بالشـؤون الاقتصادية والجمارك والتنمية الاقتصادية والنظام النقدي الموحد وميزانية الدولة.

لجنة الشؤون التشريعية والقضائية: وتختص بتوحيد التشريعات ووضع الأنظمة الموحدة للقضاء.

لجنة شؤون التعليم والثقافة والإعلام: وتختص بشؤون التعليم في كافة مراحله والثقافة والإعلام.

لجنة الشـؤون العسـكرية: وتختص بالدفاع والقوات المسلحة وتوحيدها.

لجنة الشؤون الصحية: وتختص بالشؤون العلاجية والمستشفيات وما الى ذلك.

لجنـة الإدارة والمرافق العامة: وتختص بنظـام الحكم المحلي ومرافق الدولة وتسييرها.

مادة (9): عند انتهاء لجنة الشؤون الدستورية من وضع مشروع الدسـتور يطرح من قبـل الدولتين علـى المجالس التشـريعية المختصة للموافقة عليه طبقاً للأنظمة الدستورية لكل منهما.

مـادة(10): 1 - يقـوم رئيسـا الدولتين بتفويض السـلطتين التشـريعيتين في القطريـن بتنظيـم عمليتي الاسـتفتاء على الدستور وانتخاب سلطة تشـريعية موحدة للدولة الجديدة طبقاً للدستور الجديد.

2 - تنفيذاً لذلك يشـكل رئيسـا الدولتين لجنة وزارية مشتركة تضم إلى عضويتها وزيري الداخلية في كلا الشطرين لكي تقوم بالإشـراف على هذه الأعمال. وذلك خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ موافقة السلطات التشريعية في الدولتين على مشروع الدسـتور، ويكون لهذه اللجنـة كافة الصلاحيـات اللازمة للقيام بمهمتها.

3 - ويدعو رئيسا الدولتين جامعة الدول العربية لإيفاد ممثلين عنها للمشاركة في أعمال اللجنة.

مادة (11): تحل المجالس التشـريعية فـي الدولتين فور إقرار مشروع الدستور الجديد بالاستفتاء الشعبي.

مادة (12): في حالة موافقة الشعب على مشروع الدستور يمكن قيام الدولة الجديدة فوراً طبقا للدستور.

مادة (13): يعمل بأحكام الدستور الجديد فور إقراره.

مادة (14): تنفيذاً لما ورد في بيان لجنة التوفيق وعملا بأحكام المواد السـابقة.. يقرر الطرفان التزامهمـا الكامل بهذه الأحكام وتنفيذها.

مادة (15): حررت هذه الوثيقة من ثلاث نسخ تسلم كل طرف النسـخة الخاصة به وتحفظ النسـخة الثالثة لـدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

وقع هذه الوثيقة المندوبان المفوضان بذلك

عن جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	عن الجمهورية العربية اليمنية
علي ناصر محمد	**محسن العيني**
رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع	رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية